مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العراق بحاجة إلى حكومة إلكترونية للقضاء على الفساد

مايكل روبِن

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام –فضلاً عن قضايا أخرى– ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

الآراء الواردة في المقال لاتعرب بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كُتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

العراق بحاجة إلى حكومة إلكترونية للقضاء على الفساد

مايكل روبِن *

انقضى أكثر من عام على تسنم مصطفى الكاظمي لرئاسة الوزراء في العراق. وقد بلغ هذا المنصب بعد احتجاجات عمت البلاد، حيث خرج الشباب العراقي الساخط على الفساد الذي ينخر جميع مفاصل الدولة إلى الشوارع للاحتجاج.

على القادة العراقيين أن يأخذوا الشباب بوصفهم قوة بالحسبان، ولاسيما أن الشباب دون سن العشرين يمثلون نصف عدد السكان في العراق. ليس بمقدورهم أن يقارنوا محنتهم بالحياة تحت حكم صدام حسين، بدلاً من ذلك هم يقارنون سوء الإدارة الحالي في العراق بالمستوى المعيشي والامني والفرص المتاحة في دول الخليج العربي.

فُوض الكاظمي ليكون رئيس وزراء انتقالياً ليبدأ بإجراءات اقتصادية وانتخابية عسيرة، ولكن ليس لديه المساحة الكافية ليستعرض جهوده. وإن الكاظمي تعامل مع قضايا لم يكن له فيها يد، ولا يقتصر الأمر على قضية استنزاف عادل عبد المهدي للخزينة عبر توزيعه لوظائف الخدمة المدنية اعتماداً على المحسوبية، من دون أي حصافة مالية، ولكن كان عليه (الكاظمي) أيضاً أن يجد المعالجات لقضية انهيار أسعار النفط وتفشي وباء كورونا. وبينما يعمل الكاظمي على تنظيم سلم للرواتب، فإن العراقيين ينظرون إلى إدراته بوصفها فرصة ضائعة: لقد خسر الكاظمي الكثير بخضوعه لأصحاب النفوذ التقليديين الذين سعى للحصول على دعمهم في الوقت الذي كان يفكر فيه بطموحاته الخاصة، وفشل في استغلال الزخم لإجراء إصلاح جوهري.

في حين أن العديد من الدبلوماسيين وبعضٌ من العراقيين يأملون في أن تفضي انتخابات تشرين الأول 2021 إلى تشكيل حكومة قادرة على معالجة مشكلة الفساد المنهجي، فإن التقييم الأكثر واقعية يحبط هذه الآمال. من المرجح أن تستمر الأحزاب القائمة في الهيمنة على السياسة العراقية، وسواء أكانوا سنة أم شيعة، عرباً أم كرداً، فلا أحد لديه الحافز لتغيير النظام الذي استفاد منه بشكل مجزي.

ما تزال الانتخابات مهمة، لكن إذا كان الكاظمي ملتزمًا بالإصلاح ويريد ترسيخ إرث يحد من فرصة السياسيين لمعاملة الوزارات والخدمات الحكومية على أنها إقطاعيات تافهة ومربحة، فعليه أن يحذو حذو الدول الأخرى ويتبنى الحكومة الإلكترونية. على الرغم من بعض الجهود لتوصيل الخدمات الحكومية الأساسية بالإنترنت، فإن الأمم المتحدة تصنف العراق في النصف السفلي من جميع البلدان، تحت بوروندي –أفقر دولة في العالم من حيث دخل الفرد– وليس أفضل بكثير من اليمن والصومال.

* باحث مقيم في معهد إنتربرايز الامريكي

في سبعينيات القرن الماضي، كان العراق الدولة العربية الأقل فساداً حتى بدأت حروب صدام العدوانية ضد إيران أولاً ثم الكويت التي لم تقتصر على الهزيمة العسكرية فحسب، بل تسببت بعقوبات اقتصادية خانقة. أدى الاختلال الاقتصادي واقتصاد السوق السوداء وفساد الأمم المتحدة إلى تفاقم الأمور. وفاقم غزو الولايات المتحدة في عام 2003 الوضع سوءاً من خلال ضخ الأموال في نظام اقتصادي لا يتمتع بالقدرة المؤسساتية لمعالجة هذه الإشكالية. في عام 2004، احتل العراق المرتبة 129 من أصل 146 في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية إلى جانب كينيا وباكستان. بدلاً من تحسين موقع العراق في التصنيف، انخفض ترتيبه إلى ما دون مستوى عهد صدام. واليوم، لا يزال العراق أحد أكثر دول العالم فساداً، وهو أدنى بكثير من كينيا وباكستان وليس أفضل بكثير من الكونغو وهاييتي.

قارن وضع وترتيب العراق براوندا، الدولة التي بلغت الحضيض في عام 1994 بعد الحرب الأهلية والإبادة الجماعية ضد التوتسي. ظهرت راوندا لأول مرة في قائمة منظمة الشفافية الدولية عام 2005 في نفس الترتيب مع لبنان وإيران. أعطت قيادتها الأولوية لمكافحة الفساد بطريقة لم يفعلها العراق على الإطلاق، ولكن ما عزز بالفعل جهود مكافحة الفساد في رواندا هو إطلاق منصة iRembo الالكترونية، بوابة رقمية ثلاثية اللغات للخدمات الحكومية. في عام 2015، أطلقت الحكومة الموقع الإلكتروني كبوابة دفع لخمس خدمات حكومية مختلفة. بحلول عام 2019، كان هناك ما يقرب من 100 خدمة متاحة على المنصة ويمكن للروانديين والسياح على حد سواء استخدام الفرنك الرواندي أو الدولار الأمريكي. تدير المنصة كل شيء من دفع الغرامات المرورية التي تسجل عبر كاميرات الشوارع مروراً بطلبات الحصول على جواز السفر وتصريح العمل إلى عمليات نقل ملكية الأراضي، وهذا ما لا يتيح مجالاً للفساد. عندما اضطررت مؤخراً إلى إجراء اختبار COVID-19 الذي يسبق السفر في العاصمة الرواندية كيغالي، كان علي التسجيل ودفع 50 دولاراً مقابل الاختبار في وقت مبكر. عندما وصلت إلى العيادة، كان عليهم فقط رؤية إيصال دفعتي الإلكترونية التي ذهبت مباشرة إلى حساب الحكومة؛ لم يكن أمام أي شخص في المختبر المحلي أو أي مسؤول آخر في العيادة أي فرصة لجمع الأموال، ناهيك عن تحويل الأموال، حتى لو كانوا يميلون إلى فعل ذلك.

ورواندا ليست فريدة من نوعها، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، انزلقت بعض البلدان المنشقة عنه والمستقلة حديثًا في مستنقع الفساد، ولكن دولاً أخرى نجت بشكل هائل من هذا المستنقع. إستونيا، على سبيل المثال، تضع 99 بالمائة من خدماتها الحكومية على الإنترنت وهي من بين أقل دول العالم فساداً. تتزامن مقادير المشاركة الإلكترونية المنخفضة، سواء في أوكرانيا أو بيلاروسيا أو طاجيكستان، مع ارتفاع معدلات الفساد.

في الأول من أيار 2021، أطلق البنك التجاري العراقي تطبيق المال عبر الهاتف المحمول. على الرغم من وجود بعض الثغرات الفنية، إلا أن الفكرة قد انتشرت. وضع مصرف الرشيد إعلانات لتطبيق الهاتف الخاص به على اللوحات الإعلانية في جميع أنحاء بغداد. حتى أن المصرف يسعى في الذهاب أبعد من مصرف التجارة العراقي من خلال السماح للعملاء بتقديم طلب الحصول على قروض عبر الإنترنت. تظهر شركات مثل خدمة توصيل الطعام Lezzoo أن العراقيين يتقدمون على الحكومة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

في العام الماضي، أصدرت الحكومة العراقية مقاطع فيديو للمساعدة في توجيه العراقيين خلال العمليات

الحكومية، ولكن هذه المقاطع في نهاية المطاف لا تفعل الكثير لتشجيع الحكم الرشيد. بدلاً من ذلك، فإنهم يميلون إلى وضع لافتة في الشارع في الوقت الذي يهملون فيه تعبيد الطريق. في كردستان العراق، على سبيل المثال، يشتكي رجال الأعمال من مدفوعات قسرية للهيئات التنظيمية البيئية والإدارات الحكومية الأخرى الذين يستخدمون الأموال إما لأغراض حزبية أو للإنفاق على مكاتبهم الخاصة ولكن ليس لاهدافهم المعلنة. ما يقرب من ثلث الأسر العراقية أبلغت عن دفع رشوة للخدمات العامة، ويشير عدد مماثل إلى فساد سلك الشرطة.

من شأن خدمات الدفع الإلكتروني والبوابة الشاملة لجميع الخدمات الحكومية أن تقضي على مثل هذه المشاكل بين عشية وضحاها. قد يقع المواطنين فريسة في براثن الشرطة الفاسدة، ولكنها لا تستطيع أن تستفيد من ذلك بسهولة إذا كان على المواطنين الدفع إلكترونياً. في حين أن العراق أحد أكثر الشعوب اتصالاً بشبكات الهاتف الخلوي، فإن نصف العراقيين فقط يستخدمون الإنترنت. لا يعني هذا بالضرورة استبعاد العراقيين غير المتصلين بشبكة الإنترنت من الخدمات الإلكترونية الحكومية. في رواندا، على سبيل المثال، كان كادر مكاتب منصة iRembo في القرى الريفية كانوا يعملون على مقابلة عابري السبيل في هذه المناطق ليساعدونهم في استخدام المنصة وكيفية الوصول اليها.

ببساطة، فإن جميع الإدارات من رئاسة وزراء إياد علاوي الذي جاء تعيينه بعد انتهاء سلطة التحالف المؤقتة إلى الإدارة الانتقالية الحالية برئاسة الكاظمي قد وعدت بالتصدي للفساد، لكن أيا منها لم يفعل ذلك بشكل فعال. علي أي حال، سيتطلب الأمر استثماراً صغير نسبياً من جانب إدارة الكاظمي لتحويل الخدمات الحكومية إلى بوابة والتأكد من أن رسوم جميع الخدمات الحكومية أو الضرائب أو الغرامات تذهب مباشرة إلى حساب الحكومة العراقية. سيكون افتتاح بوابة لجميع العراقيين إنموذجاً للتقدم المرئي الذي يتوق إليه العراقيون.

من المؤكد أن مثل هذا الإجراء لن يكبح عجلة الفساد الذي يشرف عليه شخصيات عالية المستوى، الذين يجمعون الرشاوى على العقود أو أولئك الذي يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب مالية أو تجارية؛ يستدعي الأمر أن تقام محاكمات متلفزة للمشاركين في مخططات الفساد ليصبحوا محط عار وسخرية وليعاقبوا على افعالهم. بذلك، ستقل فرص الفساد بين عشية وضحاها على المستوى المحلي. هذا بدوره سيمكن، على مدى العقد أو العقدين التاليين، جيلاً جديدًا من العراقيين من العودة إلى المواقف الثقافية التي كانت سائدة في حقبة السبعينيات قبل صدام والذي كان ينظر إلى المنخرطين في الفساد بازدراء. السياسيون العراقيون لن يصلحوا أنفسهم؛ لقد حان الوقت لاستخدام التكنولوجيا ليس فقط من أجل تجاوز كسل هؤلاء السياسيين، ولكن أيضاً ليتاح للعراق التقدم على معظم دول المنطقة من حيث الحكومة النظيفة وبيئة الأعمال.

الرابط:

https//:www.aei.org/op-eds/to-defeat-corruption-iraq-needs-e-government/